

السلوك والانضباط القضائي

في المحاكم الفيدرالية الأمريكية

- منع سوء السلوك -

عملية الاختيار الدقيقة تضمن تعيين قضاة مؤهلين يحترمون القواعد الأخلاقية

- وفقاً لما ينص عليه الدستور، يختار الرئيس قضاة المحكمة العليا، والمحاكم الدورية، والمحاكم المحلية ويصدق مجلس الشيوخ على ذلك.
- قبل اختيار الرئيس للقضاة، فإنه يقوم مع موظفيه بالبحث والتحقيق في أمر المرشحين وإجراء مقابلات معهم.
- بعد اختيار الرئيس للقضاة، تعقد اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ جلسة تصديق (علنية) يمكن خلالها توجيه أسئلة للقاضي عن الفلسفة القضائية والقانون الموضوعي وقواعد السلوك الشخصي والمهني.
- تزود رابطة المحامين الأمريكية للجنة القضائية بتقييم غير ملزم لمؤهلات المرشحين.
- إذا قبلت اللجنة أحد المرشحين، فإنه يمثل أمام كل أعضاء مجلس الشيوخ لاعتماده.
- إذا تم اعتماده من قبل الأغلبية في مجلس الشيوخ، فإنه يتم التصديق على تعيين المرشح.

دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الفقرة 2 من المادة الثانية: "يختار الرئيس، ويعين، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، ... قضاة المحكمة العليا وكل المسؤولين الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية [بما في ذلك كل القضاة الفيدراليين الآخرين]."

التعيين مدى الحياة والأجر الكافي يدعم استقلال القضاء

- دستور الولايات المتحدة الأمريكية، البند 1 من المادة الثالثة
- "يحتفظ القضاة بمناصبهم طالما أنهم يتحلون بحسن السلوك"، مما يمكنهم من العمل دون الوقوع تحت تأثير ناتج عن ضغوط سياسية أو رأي عام.
- يحول الأجر الكافي بين القاضي وبين (1) السعي وراء كسب دخل إضافي من مصادر خارجية قد تُقوّض الاستقلال القضائي أو (2) استغلال المنصب القضائي كوسيلة لتبوء منصب أكثر ربحاً في القطاع الخاص.
- ووفقاً لما ينص عليه الدستور، فإن الكونجرس لا يمكنه تخفيض رواتب القضاة، مما يحمي القضاة من الاعتبارات السياسية عند إصدار الأحكام.
- كما إن مكافآت التقاعد السخية تثني القضاة عن الاستمرار في الخدمة بعد ضعف قدراتهم البدنية أو الذهنية.

القيود المفروضة على الدخل الخارجي تمنع القضاة من الالتحاق بوظيفة أو الدخول في عقود تد دخلاً وتؤثر على قدرة القاضي على العمل

باستقلالية

- وفقاً لما ينص عليه القانون، لا يزيد الدخل الخارجي للقاضي عن 15% من الراتب الأساسي ويُحظر على القضاة قبول أجر مقابل إلقاء كلمة أو كتابة مقال. ولكن يجوز للقضاة تلقي عائدات تأليف الكتب أو راتب تدريس يخضع لنسبة الـ 15%. ويجوز لهم أيضاً تلقي دخل لا يخضع لنسبة الـ 15% من المعاشات والمرتبات السنوية والأجور المتأخرة والاستثمارات والشركات المملوكة لشخص واحد أو تلك المملوكة لأسرة وبيع الملكية الفكرية.
- يخضع القضاة أيضاً لقواعد الأخلاق والسلوك السارية على الموظفين الفيدراليين الآخرين.

تقديم القضاة لتقارير مالية تراجعها سنويًا لجنة التشاور القضائية المعنية بإقرارات الإفصاح عن الذمة المالية يضمن امتثالهم بقيود الدخل الخارجي.

القوانين التي تلزم القضاة بالتحني عن النظر في بعض القضايا يلغي فرصة حدوث تحيز

- ينأى القضاة بأنفسهم عن النظر في قضية في مواقف معينة يحددها القانون، مثل أن يكون القاضي على معرفة شخصية بالوقائع المتنازع عليها، أو تعاملت شركة المحاماة التي كانت تعمل بها القاضية مع هذه القضية أثناء عمل القاضية بها، أو أن يكون أحد أقارب القاضي المقربين طرفاً أو محامياً في القضية، أو يكون للقاضي أو لزوجته أو زوجته أو لابنه القاصر أو ابنته القاصرة مصلحة مالية لدى طرف بهذه الدعوى، أو عمل القاضي كمستشار في القضية قبل أن يصبح قاضياً.
- يمتلك القضاة سلطة تقديرية لتحني أنفسهم في مواقف أخرى إذا اعتقدوا بأن نزاهتهم قد تصبح بإنصاف محل شكوك. أو قد يطلب القاضي تأكيداً من الطرفين على أن تحنيتهما عن القضية غير ضرورية.
- ويجوز لأطراف القضية طلب تحني القاضي لنفسه. ولكن يجوز للقاضي، بحسب تقديره، رفض هذا الطلب ونظر القضية.
- إذا رفض القاضي تحني نفسه عن النظر في إحدى القضايا وكان التحني ضرورياً، فقد يعرض نفسه لشكوى قضائية وتحقيق وتدابير تصحيحية.

تنص مدونة قواعد السلوك القضائية على إرشادات أخلاقية غير ملزمة للقضاة الفيدراليين

- تبنى المؤتمر القضائي عام 1973 مدونة قواعد السلوك القضائية واستمرت لتراقب المدونة وتوصي بتعديلات عليها وتصدر آراء استشارية بشأنها.
- وعلى الرغم من أن مدونة قواعد السلوك القضائية غير ملزمة إلا أنها متبعة على نطاق واسع ويتم الرجوع إليها بانتظام من قبل أعضاء مجالس المحاكم الدورية والمؤتمر القضائي عند تحديد ما إذا كان أحد القضاة قد ارتكب سلوكاً سيئاً وإمكانية وضع تدابير تصحيحية.
- يمكن لأي قاضٍ الاتصال بعضو في لجنة مدونة قواعد السلوك، وهي لجنة فرعية تنيب من المؤتمر القضائي، لطلب المشورة بشأن كيفية الامتثال لأحكام المدونة.
- المبادئ الخمسة لمدونة قواعد السلوك:
 - يجب أن يدعم القاضي نزاهة القضاء واستقلاله
 - يجب أن يتجنب القاضي عدم اللياقة ومظاهرها في كل الأنشطة
 - يجب أن يؤدي القاضي مهام منصبه بإنصاف وحيادية وإمعان
 - يجوز للقاضي الانخراط في أنشطة إضافية بجانب القضاء تتسق مع واجبات المنصب القضائي
 - يجب أن يمتنع القاضي عن مزاوله الأنشطة السياسية.

مدونة قواعد السلوك القضائية الأمريكية مماثلة لمبادئ بنغالور للسلوك القضائي التابعة للأمم المتحدة التي تم إقرارها في عام 2002. وتعمل مبادئ بنغالور كنموذج للدول التي تتبع مدونات قواعد السلوك القضائية الخاصة بها.

ينص قانون السلوك القضائي والإعاقه لعام 1980 على إجراءات تتيح للسلطة القضائية التحقيق في سوء سلوك القضاة الفيدراليين وتطبيق العقوبات التأديبية عليهم

- يجوز لأي خصم في دعوى أو محام أو فرد آخر من العامة تقديم شكوى كتابية من خلال كاتب محكمة استئناف المحكمة الدورية يحتج فيها على سوء سلوك أحد القضاة. وقد يبدأ رئيس محكمة دورية على نحو مستقل التحقيق في سوء سلوك محتمل.
 - يجب أن تكون الشكاوى بشأن سوء سلوك قضائي (مثل تضارب المصالح/تحيز أو تأخير غير مشروع في إصدار الأحكام أو انتهاكات أخلاقية أخرى) وليست بشأن فحوى حكم لأحد القضاة.
- يراجع رئيس المحكمة الدورية الشكوى. وإذا كانت الإدعاءات "محل نقاش على نحو معقول" تتم إحالة الشكوى إلى لجنة خاصة تم تشكيلها لغرض التحقيق في الشكوى وتضم عددًا متساويًا من قضاة المحكمة الدورية والمحكمة المحلية. وإذا لم تكن الشكوى بخصوص سوء سلوك قضائي، أي غير مدعومة بوقائع، أو تم بالفعل اتخاذ إجراءات تصحيحية، فإن رئيس القضاة سيرفض الشكوى.
- تحقق اللجنة الخاصة في الادعاءات وترفع النتائج إلى مجلس القضاء الدوري، وهو هيئة مسؤولة عن وضع السياسات الدورية وتنفيذها وتتكون من رئيس القضاة وعدد متساو من المحاكم الدورية والمحاكم المحلية.
- يجوز لمجلس القضاء الدوري رفض الشكوى، أو إصدار تدابير تصحيحية، أو إحالتها إلى المؤتمر القضائي. ويجوز لمجلس القضاء الدوري، إن لزم الأمر، إجراء تحقيق إضافي قبل النظر في الشكوى.
 - يمكن أن تشمل التدابير التصحيحية تعليق إحالات القضايا مؤقتًا أو تقديم مشورة غير رسمية أو إصدار لوم أو تقييد.
- إذا أحيلت الشكوى إلى المؤتمر القضائي، فيجوز للجنة إصدار تدابير تصحيحية إضافية وأن توصي مجلس النواب، إن لزم الأمر، بوجود توجيه اتهام إلى القاضي المخالف.
- تجري اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي تحقيقًا، ربما من خلال جلسة استماع عامة، حيث يستجوب أعضاء اللجنة القاضي المخالف. وإذا وافق حينها أغلبية أعضاء اللجنة على ضرورة محاكمة القاضي، يُحال الأمر إلى مجلس النواب بأكمله. يناقش أعضاء مجلس النواب القضية وإذا كانت أغلبية أصوات المجلس كله مؤيدة لمحاكمة القاضي، تتم محاكمته. (لم تحدث سوى 15 محاكمة قضائية من هذا النوع في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية)
- تحال القضية إلى مجلس الشيوخ للمحاكمة. وإذا صوت أغلبية المجلس المتمثلة في ثلثيه بإدانة القاضي، يتم فصله. (لم يحاكم ويفصل قبل ذلك سوى 1 قضاة أمريكيين.)
- ووفقًا لما ينص عليه الدستور، فإن لا يجوز فصل قاضي إلا عند ارتكاب "جرائم عظمى وجنح."

يجب مباشرة كل التحقيقات في إساءة السلوك وتنفيذ التدابير المعدة لتقريع القاضي وتصحيح سوء السلوك، لا سيما المحاكمة والفصل، من داخل النظام القضائي ذاته، وهو أمر يدعم الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية ويحميها من الضغوط السياسية التي تعاني منها السلطان التشريعية والتنفيذية.